

مذكرة التصور إستراتيجية البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام 2020

1. دور التعليم في التنمية

تعتمد آفاق التنمية لأي بلد على نوعية شعبه - ممثلةً في مهارة قوى العمل وقدرتها على الإبداع، وقدرة قادته على الحكم وعلى إدارة موارده، وقدرة جيل الكبار به على تنشئة أطفال يتمتعون بالصحة والتعليم . والتعليم هو أفضل استثمار على الإطلاق في هذا الصدد .^أ وقد أقرت اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، التي انعقدت بالبنك الدولي في عام 2008 للنظر في الشواهد والقرائن المتاحة الخاصة بالعوامل اللازمة لتحقيق النمو، بضرورة دور التعليم في تعزيز النمو الطويل الأمد بما يكفل الحد من الفقر وعدم المساواة.

ليس هناك من بلد يستطيع الحفاظ على معدل نمو سريع دون أن يحافظ أيضاً على قوة معدلات الاستثمارات العامة - في مجالات البنية الأساسية، والتعليم، والرعاية الصحية . وهذا الإنفاق العام أبعد ما يكون عن مزاحمة الاستثمار الخاص، بل إنه على العكس من ذلك تماماً يؤدي إلى اجتذابه وتشجيعه، فهو يمهد الطريق أمام نشوء صناعات جديدة وزيادة عائد أي مشروع خاص يستفيد من وجود عمال أصحاء ومتعلمين، وتوافر الطرق المعبدة، والطاقة الكهربائية التي يُمكن التعويل عليها . [....] ولعل أفضل حماية يمكن للحكومات أن توفرها هي التعليم، الذي يجعل من السهل اكتساب مهارات جديدة وخلق فرص العمل بمعدلات قوية، مما يؤدي بدوره إلى تيسير العثور على فرص عمل جديدة. (الصفحتان 5 و 6).

ويُعد تعليم الفتيات اختباراً قوياً لمدى التزام أية حكومة بتحقيق تكافؤ الفرص. فهناك العديد من العقبات القوية التي تحول دون تمكن الفتيات من استكمال تعليمهن : كالضغوط المالية التي تواجهها الأسرة، والافتقار إلى الأمان والسلامة، بل ونقص خدمات أساسية مثل المراحيض غير الملائمة . ولكن إذا ما تسنى تذليل هذه العقبات، فإن المردود يكون مرتفعاً للغاية . فالنساء المتعلّمات ينجبن عادةً عدداً أقل من الأطفال الأصحاء، وفي سن متأخرة نسبياً. وعادة ما يكون أطفالهن أكثر نجاحاً في المدارس، وذلك لأنهم يستفيدون إلى حد بعيد من تعليم أمهاتهم. ومن هنا فإن الاتجاه إلى تعليم الفتيات ودمجهن في القوى العاملة يمثل إحدى السبل الكفيلة بكسر دائرة الفقر التي تتوارثها الأجيال. (الصفحة 8).

وشددت اللجنة كذلك على دور الحكومات في تمويل التعليم:

فالتعليم له حق مشروع في المال العام لسببين على الأقل . أولهما، كما ترى اللجنة، هو أن المردود الاجتماعي ربما يفوق المردود الخاص. [...] أو بتعبير آخر أن المتعلمين يقدمون للمجتمع أكثر مما يحصلون عليه في شكل أجر أعلى، ولو أن هذا المردود الاجتماعي مما يصعب قياسه . [...] أما السبب الثاني فيتمثل في القيود أمام الحصول على الائتمان التي تكبل بعض العائلات وتحول بينها وبين الاقتراض بالقدر الذي ك انت توده لكي تتفق

على تعليم أطفالها، حتى ولو كان الأجر الأعلى الذي تدره الشهادة المتوسطة أو الجامعية يكفي ويزيد لتسديد هذا القرض. ومن هنا، يكون للإنفاق العام على التعليم ما يبرره استناداً إلى ما يحققه من كفاءة وتكافؤ في الفرص . فهو يعوض فشل السوق في تخصيص م ا يكفي من الموارد للتعليم، ويوسع أيضاً آفاق القدرة على الحصول على التعليم لتشمل أيضاً أولئك الذين لا يستطيعون دفع ثمنه مقدماً. (الصفحتان 37 و 38).

2. دواعي إعداد إستراتيجية جديدة لقطاع التعليم؟

إستراتيجيتان التعليم السابقتان

مما لا شك فيه أن إجراء استعراض لأداء البنك الدولي فيما يتعلق بالإستراتيجيتين السابقتين بشكل نقطة انطلاق ملائمة لوضع إستراتيجية جديدة للتعليم؛ ومن المقرر إجراء دراسة مرجعية لتحقيق ذلك (انظر المرفق رقم 1). وتتص الإستراتيجية القطاعية الحالية (إستراتيجية قطاع التعليم 2000)، التي بدأ تطبيقها في السنة المالية 2000، على أن رسالة البنك في مجال التعليم تتمثل في "ضمان إتمام كل شخص لتعليم أساسي ذي جودة مناسبة، واكتساب المهارات الأساسية - القدرة على القراءة والكتابة، والإلمام بقواعد الحساب، والاستدلال والقدرة على الاستنتاج، والمهارات الاجتماعية كالع مل الجماعي - وأن تتوافر لديه الفرصة لتعلم مهارات متقدمة طوال عمره، في طائفة من أوضاع ما بعد التعليم الأساسي ". وينص تحديث إستراتيجية قطاع التعليم لعام 2005 صراحةً على إعادة الربط بين التعليم وجدول أعمال التنمية الاقتصادية: "رُخمن الإستراتيجي يهدف إلى مساعدة البلدان على دمج التعليم في الإستراتيجيات الاقتصادية الوطنية وتطوير أنظمة تعليمية شاملة ومتوازنة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية ". ويظهر الجدول رقم 1 الاختلاف في الأولويات بين ورقتي الإستراتيجيتين . ومن شأن إدراك مدى النجاح الكبير الذي حققه ه ذا القطاع في تغيير أولوياته فيما بين عامي 2000 و 2005 ومدى تأثيرها أن يوفر دروساً مفيدة في وضع الإستراتيجية الجديدة وتنفيذها.

جدول رقم 1 - محاور تركيز الإستراتيجيتين السابقتين لقطاع التعليمⁱⁱ

تحديث إستراتيجية قطاع التعليم عام 2005	إستراتيجية قطاع التعليم 2000	
إقامة اقتصادات ومجتمعات متجانسة ديناميكية مدفوعة باعتبارات المعرفة	توفير التعليم الجيد للجميع	الرؤية
التعليم للجميع والتعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة	التعليم للجميع	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> دمج التعليم في منظور قطري شامل اتباع نهج يشمل القطاع كله التوجه المستند إلى تحقيق النتائج 	<ul style="list-style-type: none"> توفير التعليم الأساسي (للأطفال الأشد فقواً والفتيات) الإجراءات التدخلية المبكرة (تنمية الطفولة المبكرة، والصحة المدرسية) إيجاد أساليب مبتكرة لتقديم الخدمات الإصلاح المنظم 	الأولويات أو محاور التركيز

التحديات العالمية في التعليم

شهد العقد المنصرم تغييرات هامة في السياق الدولي والبيئة الداخلية للبنك الدولي تستدعي إدخال تغييرات على كيفية عمل قطاع التعليم. وعلاوة على ذلك، مازال هناك عدد من التحديات التي ما برحت مستمرة دون توقف من العقود السابقة. ومن بين هذه التغييرات والتحديات الأساسية:

- أدت العولمة وتكنولوجيا المعلومات الجديدة إلى حدوث تحول في أسلوب حياة البشر وتواصلهم وفي طريقة عمل مؤسسات الأعمال.ⁱⁱⁱ ففي البلدان النامية، ارتفع عدد مستخدمي شبكة الإنترنت بما يقدر بنحو ربع مليار شخص في الفترة ما بين عامي 2000 و 2005، وكان أكثر هؤلاء من الشباب (البنك الدولي 2007). وتسببت هذه التحولات في الضغط على البلدان كي تصبح أكثر إنتاجية وقدرة على المنافسة، وهو تحد يتجسد في الدعوة إلى تهيئة قوى عاملة أكثر مهارة ومرنة.^{iv} ونتيجة لذلك، ما فتأت الأنظمة التعليمية تواجه تحديات متزايدة تحتم عليها تزويد خريج ي مراحل ما بعد التعليم الأساسي بالمعارف والمهارات ذات الصلة بهذا التغيير السريع في المناخ المحيط بها، وهو أمر أكثر صعوبة في الحالات التي شهدت نمو معدلات الالتحاق بها خلال العقود الماضية على حساب الجودة. وهناك حاجة إلى توافر معلومات أكثر انتظاماً عن ما إذا كان تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس سيؤدي إلى تحسين مستوى التعلم ورفع معدلات إتمام الدراسة، وكيفية ذلك.

- تتجلى زيادة الترابط فيما بين اقتصادات بلدان العالم في نطاق الأزمة المالية العالمية الراهنة وشدها. فقد عانت البلدان متوسطة الدخل من صدمات تمثلت في زيادة البطالة وتراجع العائدات، وخاصة في قطاعاتها الموجهة للتصدير. أما في البلدان منخفضة الدخل فقد ساءت أفاق النمو فيها مع تباطؤ الصادرات وبدء أسعار السلع التصديرية في التراجع (البنك الدولي 2009). وتشير التقديرات إلى أن الأزمة الراهنة قد تسببت في زيادة عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم للفرد بنحو 89 مليون شخص، وزيادة عدد من يعيشون على أقل من دولارين في اليوم للفرد بنحو 120 مليوناً (شين ورافاليون 2008)، وهي انتكاسة من شأنها أن تحد من قدرة هذه البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تكون معدلات النمو في فترة ما بعد الأزمة متواضعة مع اتجاه البلدان إلى تقليل الخلل المتزايد في موازين الحساب الجاري، وانحسار سياسات التحفيز الاقتصادي، وقيام الأسر المعيشية بسداد ديونها وإعادة بناء صافي أصول ممتلكاتها (برامبات وبيرييرا داسيلفا 2009). ويمكن أن يؤدي انخفاض معدلات النمو المتوقعة إلى تقييد الاستثمار في التعليم من جانب كل من الحكومات والأسر المعيشية، خاصة وهي تسعى إلى محاولة تعويض التدهور الذي شهدته معدلات الالتحاق أو جودة التعليم من جراء الأزمة.^v

- حققت البلدان النامية تقدماً ملموساً على مستوى المرحلة الابتدائية منذ عام 1999، ولاسيما في البلدان الأشد فقراً وفيما يتعلق بتعليم الفتيات، ولكن ليس من المتوقع أن تتمكن كافة البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة المتعلقة بالتعليم بحلول عام 2015 (انظر الشكل رقم 1). ففي أفريقيا جنوب الصحراء، لا تزال معدلات إتمام التعليم الابتدائي أقل من 60 في المائة في أكثر من نصف بلدان المنطقة. ومع اقتراب الموعد المستهدف الذي لم يتبق عليه سوى خمس سنوات على حلول عام 2015، لا بد من التصدي للعراقيل التي تحول دون استكمال الدراسة في هذه البلدان.

أما في البلدان التي أبلت بلاء حسناً في هذا المضمار، فقد انتقلت الضغوط إلى التوسع في التعليم الثانوي والجامعي بحثاً عن الفرص لتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لتعزيز الابتكار والنمو. ويتمثل التحدي الأصعب الذي يواجه هذه البلدان في تحسين نوعية التعليم في كافة المراحل، وإنشاء أو تدعيم أنظمة ضمان الجودة، وتوفير فرص التعلم أمام الجميع، بمن فيهم الشباب الذين لم يعودوا موجودين بالدراسة. علاوة على ذلك، فإن هناك حاجة إلى مساندة شرائح من الشباب

المحرومين، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون لمجموعات السكان الأصليين أو الأقليات التي لم تزل تقف على هامش النظام التعليمي، سواء فيما يتعلق بالالتحاق أو الجودة. وتلقت شدة هذه التحديات الانتباه إلى دور القطاع الخاص في تلبية الطلب على كافة مستويات التعليم ومراحله. ^{vi}

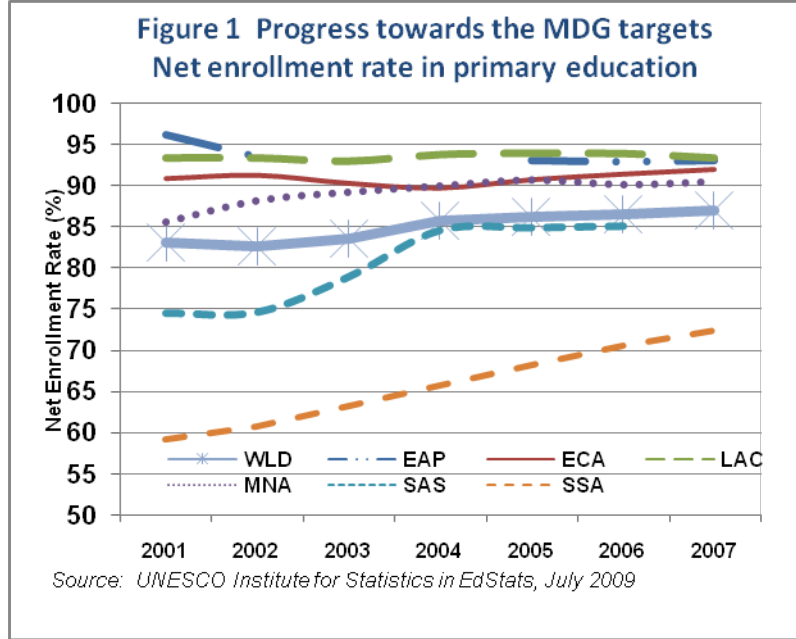


Figure 1 Progress towards the MDG targets	الشكل رقم 1- التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة
Net enrollment rate in primary education	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي
Net enrollment rate (%)	صافي معدل الالتحاق (%)
WLD	على مستوى العالم
EAP	شرق آسيا والمحيط الهادئ
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى
LAC	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
MNA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
SAS	جنوب آسيا
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
Source: UNESCO Institute for Statistics in EdStats, July 2009	المصدر: معهد اليونسكو للإحصاءات في قاعدة البيانات الشاملة لإحصاءات التعليم، يوليو/تموز 2009

• ثمة إقرار متزايد بأن مقدار ما يتعلمه الطفل قد يكون له أثر أكبر على الإنتاجية في المستقبل والعائد من عدد السنوات التي يمضيها في المدرسة . وعلى المستوى الكلي، يشير أحد التقديرات إلى أن ارتفاع درجات الطالب بمقدار انحراف معياري واحد على مقياس التقييمات الدولية للقراءة والرياضيات يرتبط بحدوث زيادة نسبتها 2 في المائة في معدلات النمو السنوية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (هانوشيك وفويسمان 2007). ويشترك الآن عدد متزايد من البلدان في اختبارات دولية أو تقارن نفسها بغيرها من البلدان. فقد ارتفع، على سبيل المثال، عدد البلدان المشاركة في البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA) من 43 بلداً في عام 2000 إلى 66 بلداً في عام 2007. ومع ذلك، فإن القليل من البلدان النامية هي التي تقيس نسبة التحصيل العلمي لطلابها على أساس منتظم أو بطريقة منهجية — وحتى من يفعل ذلك منها لا يستخدم هذه النتائج في العادة في إثراء معلومات وضع السياسات التعليمية.

• من أجل تعظيم الأثر في وقت يتزايد فيه العبء الملقى على عاتق مجتمع المانحين الدولي، لا بد للبنك الدولي من إقامة علاقات شراكة إستراتيجية تقوم على رؤية مشتركة للتعليم. وقد لعب البنك في عام 2002 دوراً محورياً في صياغة مبادرة التعليم للجميع - المسار السريع (FTI)، وهي اتفاق عالمي يهدف إلى مساعدة البلدان المنخفضة الدخل على تحقيق ما يخص التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة . ومنذ عام 2004، قدم البنك المساندة لبلدان منتقاة من خلال صندوق التحفيز التابع لهذه المبادرة . وخلص تقييم خارجي أجري مؤخراً إلى أن هذه المبادرة أسهمت في الارتقاء بفاعلية المعونة بما يتفق وإعلاني باريس وأكرا، لكنه أوصى بإدخال إصلاحات هامة لكي تحقق أهدافها . ويخطو البنك خطوات ملموسة للمساعدة في تلبية هذه التوصيات . وستتيح إستراتيجية التعليم الجديدة فرصة لاستعراض دور البنك في هذه الشراكة العالمية، والعكس بالعكس.

• تحدد التحولات السكانية شكل الطلب على التعليم والخدمات التدريبية. فالتراجع، مثلاً، في معدلات الخصوبة ببلدان أوروبا الشرقية مازال يتسبب في انخفاض أعداد الطلاب . وفي ظل السياسات العمالية التي لا تسمح بضغط مصروفات المدرسين على نطاق واسع، تواجه تلك البلدان ضغوطاً شديدة على ميزانياتها . وفي أفريقيا، حيث برهن العلاج المضاد للفيروسات الرجعية على فعاليته في إطالة أعمار المصابين بفيروس ومرض الإيدز، كان من النتائج غير المقصودة لذلك زيادة أعداد أطفال الأمهات المصابات اللائي صرن يعشن الآن لمدة أطول، وهو ما يعني مستقبلاً زيادة أعداد يتامى الذين قد يحتاجون إلى دعم خاص.

• شكلت الصراعات المسلحة، القديم منها والجديد، تهديداً لمردودات التعليم خلال العقد المنصر م، ومن المرجح أن تستمر في ذلك، لأنها تدمر البنية الأساسية للمدارس وتتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عمل المدارس وفي تحصيل العلم. وبمقدور التعليم في تلك البلدان أن يشكل أداة قوية وفعالة للتكفلة للتعجيل بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي.

Total (IDA + IBRD)	المجموع (المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)
IDA IBRD	المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
FY00	السنة المالية 2000
FY02	السنة المالية 2002

FY04	السنة المالية 2004
FY06	السنة المالية 2006
FY08	السنة المالية 2008
FY10*	السنة المالية 2010*
* FY10 projection as of Nov. 12, 2009.	*توقعات السنة المالية 2010 في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

التعليم في البنك الدولي

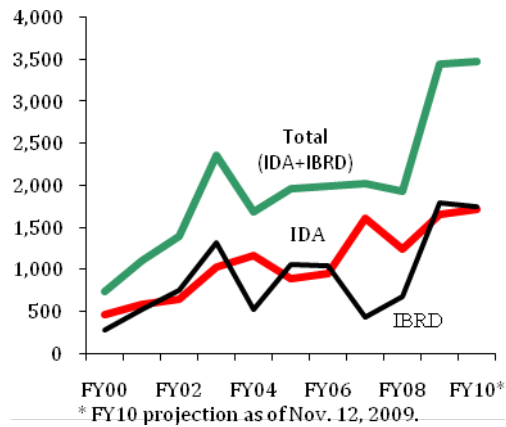
• شهدت بيئة العمل داخل البنك الدولي تغييرات هامة خلال العقد المنصرم . أولاً، واصل البنك جهوده الرامية لتعزيز لامركزية جهاز موظفيه، سواء بنقل موظفيه الدوليين إلى المكاتب الميدانية أو الاستعانة بالمزيد من الموظفين المحليين. وبحلول نهاية السنة المالية 2009، كان نحو 40 في المائة من موظفي البنك الدولي في مجال التعليم يعملون في مكاتب ميدانية . والسؤال الذي يفرض نفسه هو كيف ستساعد هذه الزيادة في التواجد الميداني على إدارة حافظة القروض المتزايدة لأغراض التعليم لدى البنك (انظر الإطار 1). وثانياً، فقد سلط كل من "تقرير عن التنمية في العالم" لعام 2004 المعني بتقديم الخدمات، وإستراتيجية البنك الخاصة بالحوكمة ومكافحة الفساد، التي تم اعتمادها في عام 2007، الضوء على أهمية معالجة قضايا الحوكمة من أجل الارتقاء بفعالية تقديم الخدمات.

• يشهد سبل استخدام أدوات العمل المختلفة تغييراً، يرجع ذلك في جانب منه إلى ضرورة مراعاة الطبيعة المتغيرة للحوار الخاص بالسياسات مع البلدان المتعاملة مع البنك. فهناك طلب واهتمام متزايد بأدوات الإقراض التي تجمع ما بين النهج المربوطة بالأداء، والتمويل لقطاع بأكمله في شكل تقديم دعم مباشر للميزانية، والتمويل الموازي،

والتمويل التجميعي، والإقراض المبرمج لمساندة أهداف التنمية على الأمد المتوسط، والنهج التي تتيح مرونة أكبر بتكلفة أقل. وفيما يخص المساعدة الفنية، صار عدد من البلدان المتوسطة الدخل يستخدم أداة المساعدة الفنية التي تُسترد تكاليفها كي يستفيد من الخبرة الفنية للبنك في المجالات عالية التخصص.

إطار رقم 1. حافظة القروض لأغراض التعليم

قدم البنك الدولي في عام 2009 ما مجموعه 3.4 مليار دولار أمريكي من الموارد التمويلية الجديدة لمشاريع التعليم، وهي زيادة كبيرة في المساندة عن المتوسط السابق وقدره مليارات دولار أمريكي سنوياً. وبلغ إجمالي قيمة حافظة القروض الجاري تنفيذها لأغراض التعليم 8.8 مليار دولار. وتشير التوقعات للسنة المالية 2010 إلى ارتفاع حجم الإقراض.



- شهد العقد المنصرم طلباً متزايداً على إقامة قاعدة شواهد من أجل إثراء معلومات وضع السياسات. وتبعاً لذلك، فقد أصبح للبنك الدولي دور محوري في وضع العديد من دراسات تقييم الأثر الدقيقة والنشطة، كان الكثير منها في قطاع التعليم. وتتيح هذه التقييمات فرصة للبنك كي يوفر معرفة عالمية ويستمر في تحسين عملياته ومشورته الفنية.^{vii}

3. أهداف الإستراتيجية الجديدة لقطاع التعليم

بالنظر إلى ما طرأ من تغييرات على السياق الدولي والداخلي لقطاع التعليم منذ وُضعت إستراتيجيته في عام 2000 وتحديثها في عام 2005، فمن شأن وضع الإستراتيجية الجديدة لقطاع التعليم أن يسهم في:

- أ. تشجيع النقاش والحوار الدائر داخل البنك الدولي بشأن التحديات التي تواجه هذا القطاع في المستقبل، والدور الملائم للبنك؛ والمساعدة في بناء توافق في الآراء بشأن الاتجاهات الإستراتيجية لمعالجة هذه التحديات، ولاسيما في ظل مناخ اللامركزية الحالي لجهاز موظفيه.
- ب. وضع إطار قطاعي متجانس يعكس التحديات المستقبلية ويجمع ما بين المؤشرات الجوهرية الملائمة لقياس مدى نجاح البنك في عمله وأثار هذا العمل.
- ج. مناقشة دور البنك وتوجهاته المستقبلية في مجال التعليم مع طائفة عريضة من الشركاء وأصحاب المصلحة . وقد انتهت بعض شركاء البنك مؤخراً، أو هم في سبيلهم إلى الانتهاء، من رسم إستراتيجياتهم الخاصة فيما يتعلق بقطاع التعليم (على سبيل المثال، البنك الآسيوي للتنمية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية)، ومن ثم فسوف يكون باستطاعة البنك الدولي الاستئارة بالتوجهات الإستراتيجية لشركائه عند وضعه لإستراتيجيته الجديدة.
- د. تحديد أية ثغرات في الأدوات التحليلية والتشغيلية قد تكون لها أهمية حاسمة في تمكين البنك من التصدي بطريقة إستراتيجية للتحديات المستقبلية؛ و
- هـ. توقع الاحتياجات فيما يتعلق بعدد ومهارات وتوزيع موظفي البنك بما يتسق مع أداء رسالة البنك التعليمية.

4. محاور التركيز المستجدة للإستراتيجية الجديدة

تشكل مذكرة التصور هذه الخطوة الأولى في عملية وضع إستراتيجية جديدة خاصة بالتعليم للبنك الدولي . ولا تغطي هذه المذكرة بشكل كاف النطاق العريض للقضايا ذات الصلة بوضع إستراتيجية جديدة، ومن ثم، فإن هذا القسم سيقصر على إيراد بعض من محاور التركيز الأساسية المستمدة من المشاورات المبكرة داخل القطاع، ومع الشبكات الأخرى بالبنك، وكبار مديري مناطق عمل البنك . وفي إطار إعداد هذه الإستراتيجية، ستجري الاستعانة بمشاورات داخلية وخارجية موسعة، ومناقشات فيما بين جموعات العمل، والدراسات المرجعية، وأنشطة تحليلية جديدة، واستعراضات للتقارير والدراسات، وذلك لتحديد القضايا ومحاور التركيز وصياغة الأولويات والنهج المناسبة لهذا القطاع . وثمة أسئلة جوهرية جامعة ستحدد في ضوء إجاباتها ملامح الإستراتيجية الجديدة، ومن بينها:

1. ما هي أهم التحديات القائمة في العقد القادم أمام عملية بناء المعرفة والمهارات من أجل العيش والعمل في مختلف

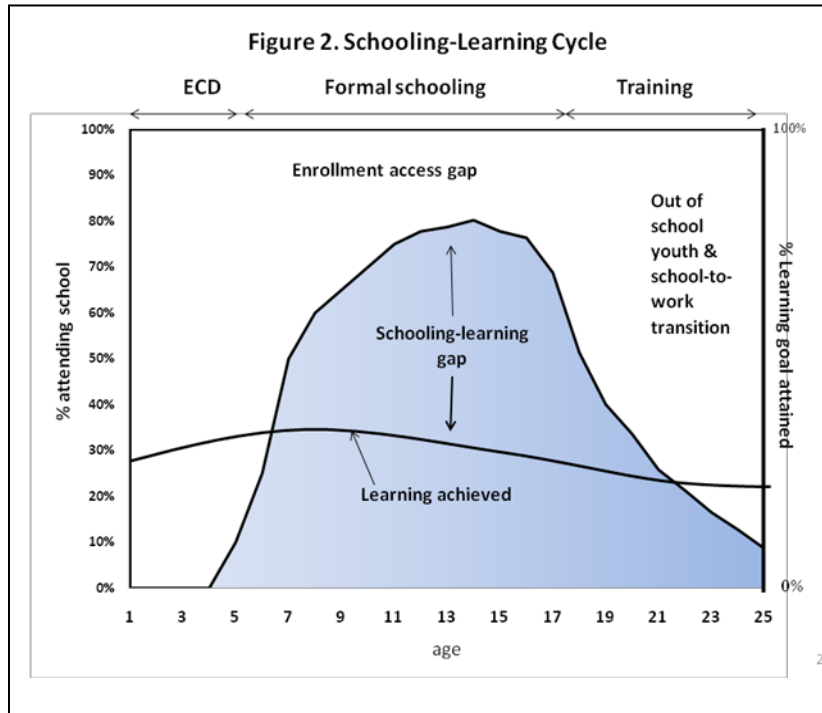
الظروف القطرية؟

2. كيف يمكن للبنك الدولي أن يساعد البلدان على إحراز تقدم في قطاع التعليم يتسم بالكفاءة والمساواة والاستدامة في مختلف الظروف القطرية؟
3. ما هي النتائج التعليمية التي ينبغي مساهمة البنك عنها خلال السنوات العشر المقبلة، وكيف يمكننا قياس هذه الإنجازات؟
4. كيف يمكن لقطاع التعليم أن يوازن بين ضرورة أن يكون إستراتيجياً وانتقائياً في الوقت نفسه، في ضوء محدودية مواردنا، وذلك فضلاً عن ضرورة الاستجابة لمطالب البلدان المتعاملة مع البنك؟
5. ما هي الأدوات التحليلية والتشغيلية، وقدرات جهاز الموظفين، وغيرها من الموارد اللازمة لتنفيذ أولويات هذه الإستراتيجية؟

إمكانيات التعليم في المستقبل

يتعلق التعليم باكتساب المعرفة والمهارات . وهذه المهارات تشمل القدرات التي تجعل الإنسان منتجاً وصالحاً للتوظيف، ومهارات العيش التي تمكنه من أن يحيا حياة ممتدة وصحية . وهذه القدرات والكفاءات الأساسية، كالقدرة على القراءة والحساب، والتواصل مع الآخرين، والعمل ضمن فريق جماعي، ومهارات حل المشكلات، هي كلها مهارات ضرورية لحسن أداء الإنسان لوظائفه في البيت، وفي المجتمع، وفي مكان العمل . وعلاوة على ذلك، فإن اكتساب مهارات فنية معينة تتعلق بالمهنة أو الحرفة هي أمر له قيمته في سوق العمل.^{viii} ومع تغير الأسواق والتقنيات، تصبح القدرة على التأقلم مع هذه التغيرات أمراً بالغ الأهمية.

ويظهر رسم بياني بسيط لإمكانيات التعلم طوال دورة الحياة (الشكل رقم 2) مدى اتساع دائرة التحديات التي تواجه قطاع التعليم. وبدايةً، يتعين إيضاح أن التعلم لا يبدأ بفصل في مدرسة، ولا ينتهي به . بل يبدأ بمولد الإنسان حيث يكون الأبوان (أولياء الأمور) والإخوة الأكبر سناً هم المعلمين الأوائل. ويشكل الإهمال والجهل والفقر عقبات في وجه تنمية الطفولة المبكرة، وتكون لها عواقب سلبية عميقة وطويلة الأمد على حياة الطفل. وفيما بين سن السادسة والثانية عشرة يصبح ما يتم تلقينه للطفل في حجرة الدراسة هو النموذج السائد للتعلم،



ولاسيما عندما يكون التعليم الأساسي الإلزامي مطبقاً بنجاح . وفي البلدان المتوسطة الدخل، تقترب معدلات الالتحاق

بالمدراس في هذا السن من 100 في المائة، وتواصل نسبة متزايدة من هؤلاء التلاميذ الدراسة إلى المرحلة الإعدادية/الثانوية؛ أما في البلدان الأدنى دخلاً، فإن نقص الفصول والمدرسين و/أو ضعف الطلب على المدارس يتسبب في حرمان كثير من الأطفال من الدراسة أو تسربهم وانقطاعهم عن الدراسة قبل الأوان (فجوة القدرة على الالتحاق).

Figure 2 Schooling-Learning Cycle	الشكل رقم 2 دورة الدراسة/التعلم
ECD	تنمية الطفولة المبكرة
Formal Schooling	الدراسة الرسمية
Training	التدريب
% attending school	نسبة الحضور بالمدراس (%)
age	العمر
Enrollment access gap	فجوة القدرة على الالتحاق بالمدراس
Schooling-learning gap	فجوة الدراسة/التعلم
Learning achieved	تحصيل التعليم
Out of school youth & school-to-work transition	الشباب خارج المدارس والانتقال من المدرسة إلى العمل
% learning goal attained	نسبة تحقيق أهداف التعلم (%)

وتتوقف سهولة انتقال الشباب من مرحلة الدراسة إلى العمل على المعرفة والمهارات الإنتاجية التي يجلبونها إلى سوق العمل. فبالنسبة لأولئك الذين اكتسبوا المهارات التي يشدد عليها الطلب يكون الانتقال عادة بسلاسة نسبية، ولا سيما إذا كان الاقتصاد آخذاً في النمو. غير أنه مما يدعو للأسف أن نتائج اختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب تفيد بأن الكثيرين من شباب بلدان العالم على اختلاف مستويات دخلهم ينهون مرح لة تعليمهم الثانوي دون بلوغ مستويات مقبولة من القدرات الأساسية المنتظرة منهم - وذلك بسبب قصور نوعية المدارس والتعليم داخل الفصول، فضلاً عن صعوبة الأوضاع في منازلهم. وداخل البلد الواحد، فإن التفاوت في الجودة يكون على الأرجح أكبر من التفاوت في القدرة على الالتحاق بالمدراس، ومن هنا فإن الاستثمار في تحسين التعلم واكتساب المهارات يُعد إستراتيجية لتقليص الفقر بقدر ما هو جزء مهم من إستراتيجية لتحقيق النمو.

الإستراتيجية لملئ في البنك المركزي بلدي في النظر إلى البنك المركزي في الإستراتيجية لملئ في البنك المركزي

كانت الإستراتيجيتان السابقتان لقطاع التعليم تقومان على أساس التجميع الجغرافي للبلدان . وعلى الرغم من كون هذه التجمعات الإقليمية مفيدة، فإنها لا تستفيد تماماً من التغطية العالمية للبنك الدولي وقدرته على الربط بين البلدان التي تتشابه في مستوى تنميتها الاقتصادية والتعليمية أيًا كان موقعها من العالم.^{ix} وقد ورد ذكر هذه الميزة النسبية فيما يتعلق بملئيات التعلم فيما بين بلدان الجنوب وفي أعمال المساندة المتبادلة فيما بين موظفي البنك، ولكن هناك أيضاً لهذه التغطية العالمية منافع تحليلية وتشغيلية أخرى ينبغي دراستها. ومن شأن إيجاد تجمعات للبلدان المتعاملة مع البنك الدولي على أساس مستوى التنمية الاقتصادية والتعليمية، أيًا كان موقعها الجغرافي، أن يؤدي إلى تحديد أولويات أوضح وأكثر إستراتيجية لعمل البنك .

فعلى سبيل المثال، هل يمكن إيجاد نموذج عمل جديد يقوم على أساس هذه التجمعات من البلدان من أجل تطوير الجهود الرامية إلى تحسين قدرات موظفي البنك، وتبادل المعارف فيما بينهم، ووضع جدول أعمال تحليلي وتصميم أدوات عمل جديدة؟.

في لائح الإستراتيجية

يستند العمل في قطاع التعليم إلى تطبيق ستة مبادئ تشغيلية، هي : النهج القطاعي المتكامل ومتعدد القطاعات، والأنظمة، والحوكمة (نظام الإدارة العامة)، والشواهد، والأثر، والشراكة.

- **اعتماد نهج قطاعي متكامل ومتعدد القطاعات من أجل تحقيق أهداف التعليم .** فمع ضرورة أن تكون عمليات البنك إستراتيجية وانتقائية، يلزم أيضاً أن تكون مشاركة البنك في بلد ما مستندة إلى فهم واسع للقطاع بأكمله (مثل احتياجات التعلم بهذا البلد من أجل التنمية والحد من الفقر، وجميع الخدمات العامة والخاصة المتاحة، وتحديات الحوكمة فيه) وصلاتها بغيره من القطاعات. كما أن اكتساب العلم والمهارات لا يعتمد على التعليم والتدريب فحسب، بل يعتمد أيضاً على قطاعات أخرى مثل الصحة، والتغذية، والعمل والتوظيف، وتنمية القطاع الخاص . فلا بد للأطفال من أن يكونوا أصحاء وينعموا بتغذية جيدة كي يكونوا قادرين جسدياً على الحضور إلى المدرسة والتعلم . والشباب يتطلع إلى ما هو متاح من الوظائف المحلية أو الدولية لكي يقرر قدر التعليم الذي ينبغي له الحصول عليه. ولهذه الأسباب، فإن وضع إستراتيجية تعليمية يتطلب اتباع نهج متعدد القطاعات، يفيد لا كعدسة فقط لتحليل دور القطاع بل وكنموذج عمل أيضاً لتصميم البرامج والسياسات . ويتمثل التحدي الذي مازال قائماً إلى الآن في إخراج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ وإمداد موظفي البنك بالحوافز والأدوات والمهارات الصحيحة والمناسبة للعمل عبر القطاعات.

- **التركيز على الأنظمة .** إن مصطلح "النظام التعليمي" يشير إلى عدد كبير من مقدمي الخدمة التعليمية (سواء من القطاع العام أو الخاص)، والمستفيدين منها، والمجتمعات المحلية، علاوة على أجهزة الحكومة بمختلِف مستوياتها، والعلاقات التعاقدية وغير التعاقدية داخل هذه المجموعة من الأطراف المختلفة من أجل الخروج بالنتيجة المطلوبة وهي التعلم. وتتواجد هذه العلاقات ضمن آلية أو جهاز لتقديم خدمات التعليم والتعلم، تتألف من عناصر من بينها تعيين المدرسين وتوظيفهم، وتدريبهم وإدارة شؤونهم، وتطوير المناهج ووضع المعايير، وإنتاج المواد التعليمية، واختبار الطلاب، واعتماد المؤسسات التعليمية والرقابة عليها، ومعلومات الإدارة، وغيرها من العناصر . وكثيراً ما يُستخدم مصطلح "النظام التعليمي" للإشارة تارةً إلى علاقات تقديم الخدمة وتارةً أخرى إلى آلية أو جهاز الإنتاج. والنقطة المهمة التي تجدر ملاحظتها هي أن فعالية أي استثمار أو إصلاح تعليمي تعتمد على مدى كفاءة النظام التعليمي، أيًا كان تعريفه . وقد لا تستطيع الحكومة، على سبيل المثال، أن تفرض معايير الخدمة على مقدميها ما لم تكن لديها متابعة كافية للأداء ونظام للمعلومات.

- **فهم قضايا الحوكمة في النظام التعليمي ومعالجتها .** لكي تتحقق إصلاحات تعليمية لها صفة الدوام، يجب على هذا القطاع أن يساند الإصلاحات المؤسسية من أجل تحسين نظام الإدارة العامة والمساءلة عن تقديم الخدمات، ولاسيما للفقراء بوجه خاص . ويتصل ذلك أيضاً بالاقتصاد السياسي لتنفيذ أي تغيير نظامي، وهو ما قد يعني نجاح أو فشل الإصلاحات التحولية.

- **مساندة إنتاج الشواهد ونشرها (البيانات، ونتائج التحليلات، والدروس الميدانية) الخاصة بالتعليم في بلدان العالم النامية.**^x فما يتمتع به البنك الدولي من انتشار عالمي وخبرات يضعه في موقع إستراتيجي يؤهله لقيادة مسيرة تطوير

سلع نفع عام عالمية مفيدة للتعليم في أرجاء العالم النامي، مثل أدوات الاختبار المقارنة دولياً وتقييم آثار البرامج والسياسات الرئيسية، سواء القائمة منها أو الجديدة.^{xi} وهناك أيضاً طلب على المزيد من بيانات التعليم المقارنة أولاً بأول. وقد تحسنت بشدة البيانات المتعلقة بمعدلات الالتحاق خلال العقدين الماضيين. فتوافر المزيد من البيانات المتاحة عن المسوحات الأسرية يدعم التحليلات التي تربط بين الخلفيات الأسرية والخصائص الشخصية وبين نواتج عملية التعليم. ويتزايد عدد البلدان التي تقيس مهارات القراءة والحساب - ويتوقع أن يزيد العدد خلال العقد المقبل. غير أنه لا يزال هناك افتقار ملحوظ إلى بيانات المسح بالعينة المتعلقة بمهارات مثل حل المشكلات، والعمل الجماعي، والتواصل، وهي مهارات مهمة يتم اكتسابها أيضاً في المدارس. وتوفر البيانات القطرية عالية الجودة والتحليلات السليمة، والدراسات التجريبية والأبحاث التقييمية، أساساً صلباً تستطيع البلدان أن تبني عليه سياسات تعليمية أكثر فعالية.

• **قياس النتائج والأثر.** لكي تتحسن فعالية المعونات ينبغي أن تسود العمل في قطاع التعليم ثقافة متابعة النتائج وتقييمها. وعندما تكون موارد الموازنة أو الموارد البشرية محدودة أو مقيدة، فإن معرفة أي التدخلات من شأنه أن يعطي النواتج المرجوة بأفضل كفاءة ممكنة يصبح أمراً بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من وجود تقييمات للأثر بقطاع التعليم أكثر بكثير مما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن، مازال هناك المزيد مما يتعين معرفته عن كيفية جعل هذه الجهود أكثر نفعاً لعمليات مشاركة البنك الدولي مع البلدان المتعاملة معه.

• **رعاية الشراكات العالمية والمحلية الفعالة.** إن وجود علاقات وثيقة مع الشركاء، بمن فيهم المانحون من القطاعين العام والخاص، والمؤسسات الفنية المحلية والعالمية، وجماعات المجتمع المدني، مازال أمراً بالغ الأهمية لتعبئة الموارد من أجل التعليم ولتحسين عملية وضع السياسات داخل البلدان المعنية.

5. خطوات إعداد الإستراتيجية الجديدة الخاصة بقطاع التعليم

أجندة عملية لدمج

من بين ما ستقصره الدراسات المرجعية التحديات المستقبلية التي قد تواجه التعليم بالبلدان المعنية، والبرامج التي برهنت على فعاليتها في تحسين انتشار التعليم وجودته، وما تتطوي عليه نتائج الأبحاث من مدلولات بالنسبة للعوامل المحددة لمدى فعالية التعليم والتدريب. والغرض من إجراء هذه الدراسات هو توفير المعلومات اللازمة لإثراء بيانات وضع خطط تنفيذ ومتابعة الإستراتيجية الجديدة. ويحتوي المرفق رقم 1 على قائمة بالدراسات المرجعية المقرر إجراؤها. وعلاوة على تلك الدراسات، فسوف يُسترد أيضاً في وضع الإستراتيجية الجديدة بالدروس المستفادة مما قام به البنك الدولي من عمل اقتصادي وقطاعي/ وأنشطة تحليلية واستشارية/ وأبحاث ذات صلة فيما يتعلق بطائفة من الموضوعات، مثل الحوكمة في مجال تقديم الخدمات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساواة بين الجنسين في مجال التعليم.

لجنة سُمِدَ عَمُو أَمْزَطَضْرُ فَنَجْجَ عَمَلِكُمْ لَمْ قَدْ هَمَّ دَجْد

باعتبارها فرصة لا تسنح إلا مرة واحدة كل عشر سنوات للتشاور مع موظفي البنك وشركائه بشأن الأسئلة الشاملة المحيطة بكل جوانب القطاع، فسوف تُستخدم عدة نُهج في آن معاً - مزيج من اللقاءات المباشرة وجهاً لوجه، والاجتماعات الموسعة التي تضم أصحاب المصلحة، ومجموعات العمل المعنية بموضوعات محددة، والندوات وحلقات العمل، والنُهج الإلكترونية

والمعتمدة على شبكة الإنترنت - من أجل الوصول إلى أصحاب المصلحة الحقيقية على اختلاف فهم. ويحتوي المرفق رقم 2 على تفاصيل خطة التشاور هذه؛ وسوف تُنشر أية تحديثات للخطة على موقع خاص على الإنترنت.

مصطلح ضئيل المعنى في د شخ هة شخخك لهو دخك الإلادب

ستؤدي المناقشات حول الإستراتيجية إلى وضع خطط للتنفيذ، وتبدير الموارد، والمتابعة والرصد . وسوف تشارك البلدان المعنية والوحدات القطرية في وضع خطط التنفيذ الإقليمية؛ علاوة على ذلك، فإن تكوين المجموعات المقترحة للبلدان تبعاً لدرجة تطورها الاقتصادي والتعليمي يدعو لوضع خطة تنفيذية تستفيد من أوجه التشابه بين تلك البلدان. وعلى أساس الخطة التنفيذية، ستوضع خطة عمل لفترة السنوات الثلاث أو الخمس الأولى تركز بشكل أوضح على الواقع الفعلي للقطاع فيما يتعلق بالموارد والتوظيف.

مصطلح ضئيل المعنى في الإلة شئلا ة

فضلاً عن نشر ورقة الإستراتيجية بالطريقتين الورقية والإلكترونية، فسوف يكون هناك نهج إعلامي متعدد الوسائط لإطلاع موظفي البنك، والعملاء الداخليين، والحكومات وجماعات المجتمع المدني، والشركاء العالميين، على الإستراتيجية وتفصيلها. والهدف من وراء ذلك هو تقديم رسالة واضحة عن كيفية عمل البنك في قطاع التعليم؛ وتدعيم تواصل البنك مع طائفة عريضة من أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والعالمي؛ وإحداث تأثير في تركيز البرامج القطرية.

6. الجدول الزمني

فيما يلي بيان بالمعالم الرئيسية لمسيرة إعداد الإستراتيجية . وقد بدأت بالفعل المشاورات الداخلية مع جهازي الموظفين والإدارة القطاعية وغير القطاعية في نوفمبر /تشرين الثاني 2009، في حين ستبدأ المشاورات الخارجية عقب استعراض مذكرة التصور. وسوف تستمر هذه المشاورات بنوعها حتى أغسطس/آب 2010. (راجع المرفق رقم 2)

التاريخ	النشاط
27 يناير/كانون الثاني 2010	عرض مذكرة التصور على اللجنة المعنية بفعالية التنمية
يوليو/تموز 2010	عرض مسودة الإستراتيجية ونتائج المشاورات على نائبي الرئيس لشؤون العمليات
سبتمبر/أيلول 2010	عرض الإستراتيجية الكاملة ونتائج المشاورات على اللجنة المعنية بفعالية التنمية
أكتوبر/تشرين الأول 2010	عرض الإستراتيجية النهائية على مجلس المديرين التنفيذيين
نوفمبر/تشرين الثاني 2010 - يونيو/حزيران 2011	نشر الإستراتيجية وإعلانها وتوزيعها

7. فريق العمل

مجلس قطاع التعليم هو المسئول عن وضع إستراتيجية قطاع التعليم، ويتألف من : سفافا بيارناسون (مؤسسة التمويل الدولية)؛ وأميت دار (منطقة جنوب آسيا)؛ ومراد الزين (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)؛ وديون فيلمر (مجموعة بحوث اقتصاديات التنمية)؛ وروبين هورن (شبكة التنمية البشرية)؛ وكيرت لارسن (معهد البنك الدولي)؛ وشينغبون لي (منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)؛ ومامتا مورثي (منطقة أوروبا وآسيا الوسطى)؛ ورييكا دي ريومان (مكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية)؛ وكريستوفر توماس (منطقة أفريقيا)؛ وإدواردو فيليز (منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ)؛ ومناوبوهم؛ وإليزابيث كنج (مديرة القطاع). وسيتولى أعضاء مجلس قطاع التعليم قيادة المناقشات فيما بين موظفي البنك وغيرهم من أصحاب المصلحة بغية تحليل المشكلات التي تواجه قطاع التعليم، ومناقشة القضايا والحلول، وبناء توافق في الآراء والمساندة لدور البنك خلال السنوات العشر المقبلة، وصياغة خطط التنفيذ . وعلى الرغم من كون مجموعة التقييم المستقلة ممثلة في هذا المجلس، فإن إسهامها في تطوير هذه الإستراتيجية سيتمثل في استعراض أداء الحافظة المالية الحالية لقطاع التعليم. وسيتولى فريق عمل أساسي مصغر بقيادة مديرة القطاع تقديم الدعم الفني واللوجستي لمجلس القطاع (فيليب باريرا، وهيلاري سبنسر، وكريستل فرميرش - فريق التعليم بشبكة التنمية البشرية)؛ كما سيقدم أيضاً موظفو إدارة الشؤون الخارجية المساندة في إعداد خطط التشاور والاتصالات. وسوف تساعد لجنة استشارية مؤلفة من خبراء بالبنك وآخرين من خارج القطاع في توجيه وإرشاد عملية إعداد إستراتيجية القطاع.

ثبت المراجع

- أوتور د.، ف. ليفي، و ر. مورنين. (2003) المحتوى المهاري للتغير التكنولوجي الحديث : استكشاف تجريبي"، مجلة الاقتصاد الفصلية 118 (4): 1279 - 1333
- بانيرجي. أ. ر. بانيرجي، إ. دوفلو، ر. غلينستر، و س. خيماني. (2008) "مثالب البرامج التشاركية: أدلة مستمدة من تقييم قائم على استخدام عينات عشوائية للتعليم في الهند"، أوراق بحوث السياسات رقم 4584، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- باربيرا-أوزاريو، ف.، ت. فصيح، و ه. باترينوس. (2009) اللامركزية في صنع القرار في المدارس، البنك الدولي، واشنطن العاصمة
- برامبات. م. و ل. بيريرا داسيلفا. (2009) "الأزمة المالية العالمية: مقارنات مع الكساد العظيم وسيناريوهات من أجل تحقيق الانتعاش" مذكرة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد 141، البنك الدولي، واشنطن العاصمة
- شين س. و م. رافاليون، (2008). "خلاصة أبحاث البنك الدولي 3 (1، عدد الخريف): تقديرات جديدة للفقير في العالم"
- اللجنة المعنية بالنمو والتنمية. (2008) تقرير عن النمو: إستراتيجيات النمو المستدام والتنمية التي لا تستثنى أحدا. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

- فيزباين أ، و ن . شادي (2009) التحويلات النقدية المشروطة : تخفيض أعداد الفقراء حالياً ومستقبلاً، تقرير أبحاث السياسات، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- هانوشيك ف. و ل. فويسمان 2008. "دور المهارات الإدراكية في التنمية الاقتصادية" مجلة الأدبيات الاقتصادية 46 (3): 668-607
- هاوف د. و أ. ريدوندا (2009) "استخلاص النفيص : الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو طويل الأمد في المكسيك وتحفيز الانتعاش والتعافي من الأزمة"، ورقة عمل إدارة الاقتصاد رقم 733، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.
- لافي في. (2007) "استخدام الأجر المربوط بالأداء في تحسين نوعية المعلمين"، مستقبل الأطفال 17 (1، عدد الربيع) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (DCEO) (2009) إصلاح السياسات الاقتصادية. نحو النمو. باريس
- باترينوس ه، ف . باربيرا-أوزاريو، و ج . غواكينتا (2009) دور وأثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- توماس د. ، ك. بيغل، إي. فرانكنبرغ، ب. سيكوكي، ج. شتراوس، و ج. تيرويل (2003) "التعليم في أزمة" مجلة اقتصاديات التنمية 74 (1): 53-85
- البنك الدولي. (1999) إستراتيجية قطاع التعليم. (يوليو/تموز 1999) واشنطن العاصمة
- البنك الدولي. (2005) "تحديث إستراتيجية قطاع التعليم . تحقيق التعليم للجميع، توسيع آفاقنا، وتعظيم فعاليتنا . " مسودة نهائية لورقة عمل. نوفمبر/تشرين الثاني 2005.
- البنك الدولي. (2007) تقرير عن التنمية في العالم 2007. التنمية والجيل القادم. واشنطن العاصمة
- البنك الدولي. جدول أعمال إدارة الحكم ومكافحة الفساد.
- البنك الدولي. (2009) تقرير الرصد العالمي 2009: حالة طارئة في عملية التنمية. واشنطن العاصمة

المرفق رقم 1. الدراسات المرجعية

سيتم الاسترشاد بالعديد من الدراسات المرجعية في عملية وضع إستراتيجية قطاع التعليم . وستوفر هذه الدراسات مدخلات بالغة الأهمية للأعمال والإجراءات المادية الملموسة - وكذلك الموارد اللازمة - في مرحلة تنفيذ الإستراتيجية . وستكون معظم هذه الدراسات في شكل مذكرات موجزة، ولو أن بعضها قد يأخذ شكل أوراق بحث كاملة . وسوف يتولى إعداد هذه الدراسات خبراء البنك أو استشاريون، أو كلاهما؛ وبعضها ستقوم بإعداده مجموعات عمل تتألف من خبراء مختارين.

1. استعراض الإستراتيجيتين السابقتين . تتمثل نقطة الانطلاق الملائمة في عملية إعداد الإستراتيجية الجديدة في القيام باستعراض لأداء القطاع فيما يتعلق بالإستراتيجيتين السابقتين . وستوفر الاستعراضات السنوية لعمليات القطاع وأدوات المعرفة التي تقوم بها وحدات الربط كل عام مدخلات مبكرة مفيدة لهذه المذكرة.
2. أداء حافظة عمليات القطاع . كان أداء قطاع التعليم في العادة متوسطاً أو فوق المتوسط المتعارف عليه لدى البنك الدولي حسب تصنيف مجموعة التقييم المستقلة عند إنجاز المشاريع، ولو أن بعض التقييمات الحديثة أشارت إلى وجود أوجه قصور في اختيار نتائج التنمية، والتوجه إلى تحقيق النتائج، والتنفيذ . وقد أوصى تقرير مجموعة التقييم المستقلة لعام 2006 بشأن التعليم الأساسي بالاستثمار في تحسين إدارة القطاع من أجل مساندة نتائج التعلم، مع الاهتمام بوجه خاص بمحددات جودة التعليم وهي: الحوافز وأنظمة المساءلة والرقابة. وسينظر هذا العمل المتعلق بال خلفية العامة فيما إذا كان القطاع قد راعى التوصيات التي وضعتها مجموعة التقييم المستقلة (وغيرها من التقييمات) من أجل تحسين أدائه وتوجهه إلى تحقيق النتائج . وسوف تشمل المذكرة المرجعية على استعراض مكتبي، وكذلك على تحليل لبيانات العمليات ومقابلات خبراء البنك . وسوف يُسترشد بهذه المذكرة في وضع خطة عمل للقطاع من أجل تحسين الحافظة . وستكون هذه المذكرة تكميلية لاستعراض جديد لحافظة قطاع التعليم قامت به مجموعة التقييم المستقلة، كما ستستعين بعدة مدخلات منها.
3. آفاق التعليم بالبلدان المنخفضة الدخل. يمثل عام 2015 نقطة فارقة فيما يتعلق بمسيرة الارتقاء بالتعليم الأساسي. وتشير التحليلات الحالية بالفعل إلى أن عدداً من البلدان لا يسير كما ينبغي على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الخاصة بالتعليم . وفي ضوء التغيرات السكانية، وتوقعات النمو، وقدرات النظام التعليمي في هذه البلدان، فما هي التحديات التي تواجه التعليم في هذه المجموعة من البلدان خلال السنوات العشر القادمة؟ وكيف ينبغي للبنك الدولي أن يساعد هذه البلدان في مواجهة تلك التحديات؟ وما هي النتائج التي ينبغي أن يساءل البنك عنها؟ وكيف نستطيع الارتقاء بفعالية البنك في هذا الشأن؟ وما هي الأدوات اللازمة، والموظفين والموارد؟ وسوف يسعى هذا العمل المرجعي إلى تحليل الأنماط والاتجاهات التي يمكن استشفافها من بيانات هذه البلدان واستعراض العمل التحليلي القائم فيما يتصل بها، بما في ذلك تقييمات الأثر . وسيتم هذا التحليل من منظور كل من الجمهور المستهدف (الأفراد حتى أوائل العشرينات من العمر) والجماعات المهمشة (ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر الأسر المنخفضة الدخل، والمناطق الريفية، والأقليات، والفتيات). كما سيتم أيضاً تحديد الفجوات المعرفية في فهم التحديات المعوقة للتعليم والحلول الممكنة لها في تلك البلدان.

4. آفاق التعليم بالبلدان المتوسطة الدخل . من المرجح أن يختلف موقف البلدان متوسطة الدخل من إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية عنه بالنسبة لمعظم البلدان منخفضة الدخل، ولو أنه قد تكون هناك أيضاً أوجه تشابه إذا ما كان تطوير التعليم بها قد تخلف قليلاً إلى مستوى دخلها المتوسط. وفي ضوء التغيرات السكانية، وتوقعات النمو، وقدرات النظام التعليمي في هذه البلدان، ما هي التحديات التي تواجه التعليم في هذه المجموعة من البلدان خلال السنوات العشر القادمة؟ وكيف ينبغي للبنك الدولي أن يساعد هذه البلدان في مواجهة تلك التحديات؟ وما هي النتائج التي ينبغي أن يساءل البنك عنها؟ وكيف نستطيع الارتقاء بفعالية البنك في هذا الشأن؟ وما هي الأدوات اللازمة، والموظفين والموارد؟ وسوف تسعى هذه الدراسة المرجعية إلى تحليل الأنماط والاتجاهات التي يمكن استشفافها من بيانات هذه البلدان واستعراض العمل التحليلي القائم فيما يتصل بها، بما في ذلك تقييمات الأثر . وسيتم هذا التحليل من منظور كل من الجمهور العام المستهدف (الأفراد حتى أوائل العشرينات من العمر) والجماعات المهمشة (ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر الأسر المنخفضة الدخل، والمناطق الريفية، والأقليات، والفتيات). كما سيتم أيضاً تحديد الفجوات المعرفية في فهم التحديات التي تواجه التعليم والحلول الممكنة لها في تلك البلدان . وسيكون السكان المهمشون، مثل جماعات السكان الأصليين والمحرومين، ضمن محاور التركيز في هذه المذكرة.
5. آفاق التعليم بالدول الضعيفة أو المتأثرة بالصراعات . تتعرض الأنظمة التعليمية في مثل هذه البلدان لضغوط إضافية من جراء عدم استقرار الأوضاع السياسية أو الاجتماعية بسبب الصراعات المسلحة، سواء القديمة منها أو الحالية . وهذا الوضع الهش الذي يتجلى عادةً في صورة فقر مدقع وعدم المساواة وأنظمة تعليمية بالغة الضعف، يجعل من الصعب للغاية العثور على حلول مباشرة أو مجربة . وعلى الرغم من أن هذه الدول لا يقطنها سوى أقل من خمس إجمالي سكان البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من المؤسسة الدولية للتنمية، فإنها كانت تشكل في عام 2005 أكثر من ثلث الفقراء الم دقعين ومن بلغوا من العمر 12 عاماً دون أن يكملوا التعليم الابتدائي . وفي ضوء التغيرات السكانية، وتوقعات النمو، وقدرات النظام التعليمي في هذه البلدان، ما هي التحديات التي تواجه التعليم في هذه المجموعة من البلدان خلال السنوات العشر القادمة؟ وكيف ينبغي للبنك الدولي أن يساعد هذه البلدان في مواجهة تلك التحديات؟ وما هي النتائج التي ينبغي أن يساءل البنك عنها؟ وكيف نستطيع الارتقاء بفعالية البنك في هذا الشأن؟ وما هي الأدوات اللازمة، والموظفين والموارد؟ وسوف تسعى هذه الدراسة المرجعية إلى تحليل الأنماط والاتجاهات التي يمكن استشفافها من بيانات هذه البلدان واستعراض العمل التحليلي القائم فيما يتصل بها، بما في ذلك تقييمات الأثر . وسيتم هذا التحليل من منظور كل من الجمهور العام المستهدف (الأفراد حتى أوائل العشرينات من العمر) والجماعات المهمشة (ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر الأسر المنخفضة الدخل، والمناطق الريفية، والأقليات، والفتيات). كما سيتم أيضاً تحديد الفجوات المعرفية في فهم التحديات التي تواجه التعليم والحلول الممكنة لها في تلك البلدان . وسوف تستعين الدراسة بما لدى إدارة التنمية الاجتماعية من معرفة بالدول الهشة، وخاصةً فيما يتعلق بما يعانيه السكان المهمشون والشباب خارج نظام التعليم الرسمي من عدم المساواة.
6. التعليم في بيئة متعددة القطاعات . ما هي الفوائد التي تحققت من وراء اتباع نهج متعدد القطاعات في العمل المتعلق بالتعليم؟ وهل يعكس هذا العمل المعرفة والخبرة المكتسبة في القطاعات الأخرى - وهل يعكس العمل في القطاعات الأخرى المعرفة والخبرة المكتسبة في قطاع التعليم؟ سنقوم هذه الدراسة بتجميع الشواهد المستمدة من خبراء البنك وأدواته بشأن أداء التعددية القطاعية والعراقيل التي تواجهها في قطاع التعليم، وذلك بغرض تحديد الإجراءات اللازمة

لضمان نجاح البيئة متعددة القطاعات بالبنك الدولي في تحسين أثر عمله في قطاع التعليم . وسيعمل القائمون على إعداد الإستراتيجية بتعاون وثيق مع الوحدات الأخرى، بما فيها التنمية الاجتماعية، وشبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، والصحة والتغذية والسكان، والحماية الاجتماعية. كما سيعمل القائمون على إعداد هذه الإستراتيجية بالتعاون أيضاً مع المجموعات القائمة بإعداد غيرها من الإستراتيجيات.

7. الاقتصاد السياسي المرتبط بإصلاحات قطاع التعليم . عادةً ما يواجه تصميم وتنفيذ أية إصلاحات تعليمية عراقيل سياسية على الطريق، من بينها مقاومة نقابات المعلمين وموظفي الأجهزة التعليمية، وارتفاع معدلات تغيير وزراء التعليم، وإحجام معظم كبار المسؤولين عن تحمل تكاليف الإصلاح على الأمد القصير، ولاسيما في سنوات الانتخابات. ومن شأن الفهم العميق لهذه العراقيل السياسية (الاقتصادية) ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها أن يساعد موظفي البنك في قطاع التعليم على أن يكونوا أكثر إستراتيجية وابتكاراً واستباقاً في جهودهم الرامية إلى التشجيع على الإصلاح. وتتمثل الخطوة التالية في الاستفادة من هذا الفهم في تحديد الفرص الإستراتيجية المتاحة أمام عملية الإصلاح.

8. التعليم متعدد اللغات . حتى في تلك البلدان النامية التي أفلحت في الارتقاء بمعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي خلال العقدين الماضيين، لم يتم الوصول إلى جماعات المهمشين من الناس . وتعتبر اللغة أحد الأسباب الكامنة وراء هذا التهميش. فالأطفال الذين تختلف لغتهم الأولى عن اللغة السائدة أو الرسمية للبلد يواجهون صعوبة بالغة عندما لا تكون الوسائل التعليمية والشرح في الفصول بلغتهم الأم ويكون الدعم الأسري محدوداً بسبب اختلاف اللغة. ويعاني العديد من البلدان تمزقاً ما بين فرض لغة قومية للشرح واستيعاب شرائح سكانية ذات لغات أجنبية متعددة. فكيف يمكن لنظام تعليمي أن يقدم تعليماً فعالاً لطلاب مهمشين بتأثير اختلاف اللغة ثم يوفر في الوقت نفسه المساندة للجهود الرامية لتأهيل كافة الطلاب للعيش في مجتمع واقتصاد عالمي أكثر اتصالاً وترابطاً.

9. تمويل التعليم . يشكل التعليم في العديد من البلدان واحداً من أكبر القطاعات تلقياً للإنفاق العام . وسوف تشمل هذه المذكرة بالتحليل القضايا المتعلقة بالقيود على الموارد، وكفاءة الإنفاق، وصيغ التمويل، وتوزيع مخصصات الميزانية بين مختلف مستويات الحكومة، ودور التمويل الخاص والعام، ودور تحصيل رسوم من المستفيدين في مجال التعليم، وغير ذلك من القضايا، في ضوء التحديات المستقبلية التي يواجهها القطاع . كما ستشمل هذه المذكرة دور المعونات الخارجية ومدى فعالية المعونة في تمويل التعليم.

10. تزويد القطاع بالعاملين وتنمية قدراتهم . يتوقف إلى حد بعيد نجاح القطاع على المواهب والموارد المتوفرة لدى العاملين به وقدرتهم على الموازنة بين المتطلبات المتعارضة لعلمهم . وقد تقلص عدد موظفي قطاع التعليم بالبنك الدولي من 228 موظفاً في عام 1999 إلى نحو 185 في عام 2005 بسبب تقاعد عدد كبير من كبار الموظفين، ولم يسترد قوته منذ ذلك الحين . وكان من المتوقع أن يتم إجراء تحديث إستراتيجية قطاع التعليم لعام 2005 دونما زيادة صافية في أعداد الموظفين. ولكن هل يمكن اعتبار التوزيع الحالي لتخصصات الموظفين (58 في المائة أخصائيو تعليم و 22 في المائة اقتصاديون و 20 في المائة مسئولو عمليات) ملائماً لعمل هذا القطاع في المستقبل؟ وهل كانت إجراءات تنمية القدرات كافية لإعداد الموظفين للقيام بعملهم وتطورهم باستمرار، ولاسيما في بنك يتسم باللامركزية بدرجة كبيرة؟ وسوف تشمل المذكرة على تحليل لأوضاع جهاز الموظفين وبيانات تدريبيهم، وعلى مقابلات مع جهازي الموظفين والإدارة. وسيكون هناك تركيز خاص على الموظفين الميدانيين.

11. توفير بيانات التعليم والمعرفة وتبادلها . سيقوم فريق العمل، لدى إعداده للإستراتيجية، بتقييم مدى توفر البيانات عن أنظمة التعليم ونواتجها . وسيتم أيضا خلال هذا الاستعراض دراسة نطاق ونقاط تركيز مختلف أدوات البنك المعرفية وتقييم تطورها عبر سنوات العقد المنصرم من حيث تكرار استخدامها ومجالات تركيزها واستخداماتها . وكذلك ستشتمل الإستراتيجية على تقييم لمعدل تكرار وفعالية التعلم الديناميكي من عمليات الإقراض (بما في ذلك المشاريع التجريبية الرائدة وتقييمات الأثر).
12. دراسة علاقات الشراكة سترسم هذه الدراسة صورة إجمالية للجهات الشريكة بالقطاع خلال العقد المنصرم، تبعاً للمناطق وتجمعات البلدان. وستستعرض أحجام هذه الشراكات، ومحاور تركيزها، وأدوات عملها. وستنظر دراسة حالة لبعض البلدان (ربما خمسة) بمزيد من التعمق في طبيعة الشراكات، ومشكلاتها ونتائجها. كما سيكون من العناصر المهمة في هذه الدراسة المرجعية مناقشة دور البنك في شراكة المبادرة العالمية للتعليم للجميع - المسار السريع، ودور هذه الشراكة في أداء رسالة البنك التعليمية. وسوف تستند هذه المناقشة إلى أحدث التقييمات لهذه الشراكة.
13. أدوات البنك لإقراضية وموارده المالية . ستستعرض الإستراتيجية استخدام أدوات البنك الإقراضية خلال السنوات المالية من 2005 إلى 2009، حسب المناطق، ودرجة تطور حافظة مشروعات التعليم، والأهداف الإنمائية للمشاريع. وعلاوة على ذلك، فسوف تستعرض الإستراتيجية نماذج الصرف المستند إلى تحقيق النتائج في هذه الحافظة، وتقييم النجاحات التي أحرزت والتحديات التي واجهت دمج الصرف المستند إلى تحقيق النتائج في مختلف أدوات الإقراض . وستشتمل عملية رسم الإستراتيجية إلى تحليل نقاط قوة وضعف أدوات الإقراض المختلفة، وتعطي، بالتعاون مع إدارة سياسة العمليات والخدمات القطرية، الإرشادات اللازمة بشأن استخدام أدوات الإقراض تبعاً لمستوى التطور والأهداف الإنمائية للمشاريع.

المرفق رقم 2. خطة المشاورات

سيتم الاسترشاد في وضع الإستراتيجية الجديدة بعملية تشاور واسعة النطاق سواء داخل البنك أو خارجه باستخدام مزيج من النهج المختلفة. وقد تشاورنا حتى تاريخه مع ممثلين عن كافة المناطق الجغرافية (كبار جهازي الإدارة العليا والموظفين)؛ والشبكات الأخرى (بما فيها شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، والصحة والتغذية والسكان، ومجموعة التقييم المستقلة، والتنمية البشرية)؛ وخباء التعليم - من خلال حضور معتكفات إقليمية، ومناقشات تشاورية يقودها مجلس قطاع التعليم، وطائفة من العروض التقديمية والمناقشات في غيرها من المنتديات - ولو أن المشاورات الأكثر توسعاً وعمقاً لم تبدأ بعد.

1. الموظفون. ستستند الإستراتيجية إلى تجارب موظفي القطاع (وغيرهم)، وخبراتهم وتجاربهم الفنية، وما تعلموه من دروس أثناء عملهم . وسوف تشتمل أنشطة التشاور على مقابلات؛ وعروض تقديمية وندوات حول محاور التركيز العامة؛ ومشاورات وحوارات عبر الإنترنت؛ ومجموعات عمل يتركز اهتمامها على موضوعات بعينها (مثل الدول الضعيفة، والمهارات، وتدريب العاملين).

2. الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة الداخليين . يرتبط التعليم ارتباطاً لا ينفصم بغيره من القطاعات؛ وينبغي لإستراتيجية القطاع أن تعكس ذلك بأن تأخذ في اعتبارها الدروس المستفادة من تقييمات فعالية القطاع؛ وإيجاد صلات مع الإستراتيجيات الأخرى التي يجري إعدادها (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحوكمة القطاع العام، والأطفال والشباب، والبيئة، والتجمعات الحضرية، والعالم العربي).
3. البلدان المتعاملة مع البنك. لكي تكون الإستراتيجية الجديدة وثيقة الصلة بالموضوع فلا بد من معرفة ما تريده البلدان من البنك وما يلقى لديها تقديراً. وسوف تشتمل المشاورات على قيام مديري القطاع بالمناطق المختلفة بقيادة اجتماعات مع فرق عمل قطرية؛ وتنظيم ملتقيات كبرى يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة في بلدين أو ثلاثة بكل منطقة، ودعوة الحكومات والمانحين والشركاء وجماعات المجتمع المدني إلى المشاركة من أجل استقصاء الآراء على نطاق واسع ومتداخل؛ وإنشاء موقع إلكتروني خارجي . ونظراً لضيق الإطار الزمني المتاح لإعداد الإستراتيجية، فسوف يعتمد اختيار البلدان على توافر ملتقيات أو فعاليات أخرى ذات صلة خطط لها مسبقاً بحيث يمكن عقد جلسة مشاورات أو ملتقى جانبي على هامشها . كما سيعتمد ذلك أيضاً على توافر الموظفين الميدانيين القادرين على المساعدة في تنظيم الفعاليات التشاورية.
4. الشركاء العالميون . على المستوى العالمي، سيشتمل الأنشطة التشاورية على اجتماعات مع الشركاء من المانحين الثنائيين ومع المنظمات الدولية من أجل مناقشة العلاقات التعاونية فضلاً عن التوجيهات المستقبلية لقطاع التعليم؛ ومع المنظمات غير الحكومية الدولية كذلك التي تمثل اتحادات ونقابات المعلمين والجماعات الشبابية؛ ومع جماعات القطاع الخاص، مثل المؤسسات الخيرية الخاصة المشاركة في عملية التعليج ومنظمات أصحاب العمل.

ⁱ يجمع تقرير اللجنة في ثاباه آراء ووجهات نظر مستقاة من 19 زعيماً، معظمهم من البلدان النامية، وأساتذة جامعات مشهورين دولياً، ويستمد مادته من المناقشات التي دارت في حلقات العمل التي شهدت تقديم أكثر من 300 أستاذ جامعي مرموق لأوراق بحثية متخصصة .

ⁱⁱ المصدر: البنك الدولي (2005)

ⁱⁱⁱ خلص أوتور، ليفي ومورنين (2003)، إلى أنه في مجال الصناعات بالولايات المتحدة تؤدي الحوسبة (إدخال الكمبيوتر على نطاق واسع) إلى انخفاض مدخلات العاملين فيما يتعلق بالأعمال اليدوية الروتينية والمهام الفكرية الروتينية وزيادة مدخلات العاملين فيما يتعلق بالمهام الفكرية غير الروتينية.

^{iv} تتردد الدعوة نفسها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD، السعي نحو النمو، 2009): "يساعد التعليم المبكر على توسيع الفرص وتحفيز التعلم اللاحق، في حين يحسن التعليم الثانوي والجامعي من مهارات قوة العمل ويعزز القدرة الاستيعابية... وللسياسات الرامية إلى تحسين أداء التعليم العالي ومخرجات أولوية في النمسا، وجمهورية التشيك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وهنغاريا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبولندا، والجمهورية السلوفاكية، والسويد، وسويسرا، وتركيا ."

^v الفقراء أقل قدرة من غيرهم على الحفاظ على مستوى استهلاكهم في مواجهة صدمات الدخل . فعلى سبيل المثال، لجأت الأسر الأشد فقراً بإندونيسيا، إبان أزمة شرق آسيا في أواخر التسعينيات، إلى إخراج أبنائهم من المدارس (توماس وآخرون 2003).

^{vi} تنسجم نسب الالتحاق بالتعليم الخاص والإنفاق الخاص على التعليم بالضخامة في العديد من البلدان (نحو ربع مجموع الإنفاق على التعليم بالبلدان النامية) (باترينوس، باربيرا-اوزوريو، غواكيوتا 2009).

vii من الأمثلة على ذلك التدخلات المرتبطة بالطلب، كالتحويلات النقدية المشروطة، التي تتم غالباً في البلدان متوسطة الدخل بغرض الوصول إلى الأطفال غير الملحقين بالمدارس فضلاً عن الإبقاء على الأطفال الملحقين. وينتشر هذا النوع من التدخلات ليشمل البلدان منخفضة الدخل (فيزباين وشادي 2009). وعلى جانب العرض، تشمل الأمثلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (باترينوس وآخرون 2009)، الإصلاحات الإدارية بالمدارس أساساً (باربيررا-أوزاريو وآخرون 2009)، وتزويد الآباء أو المجتمع بالمعلومات عن جودة المؤسسة التعليمية (دوفلو وآخرون 2008)، والحوافز المختلفة للمدرسين (لافي، 2007).

viii "المعرفة...تشمل المعرفة المقننة التي يمكن تحديدها في الكتب، والمخططات، والكتيبات الإرشادية، وأيضاً المعرفة الضمنية المكتسبة من خلال التجربة. ... وهي تتراوح من الأفكار المجردة، مثل المعادلات العلمية، إلى الأفكار العملية الظاهرة، كدائرة المرور أو التقاطع ذو الجزيرة الدائرية. ... ولا تتألف المعرفة من أفكار صنع أشياء أكثر، أو أرخص، أو أحدث فحسب. بل تشمل أيضاً الحكمة البشرية المتركمة والتجارب الاجتماعية - كما يفسرها المؤرخون وعلماء الاجتماع ويعيدون تفسيرها. فعلى سبيل المثال، ربما يكون "ابتكار" فكرة الفصل بين السلطات بين أفرع الحكم الثلاثة، والضوابط والتوازنات التي تضمنه، واحدة من أبداع الابتكارات الخلاقة وأكثرها تأثيراً خلال القرون القليلة الماضية. وهناك الكثير من الابتكارات المؤسسية الأخرى التي جُربت ونُقحت من خلال التجربة والخطأ، وساعدت في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بطريقة أكثر كفاءة ونزاهة. اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، 2008، صفحة 41).

ix برزت مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي بشكل متزايد كمستثمر قوي في مجال التعليم بالقطاع الخاص منذ عام 2000. ومن شأن العمل مع المؤسسة على تحديد المشاريع والفرص المشتركة للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن يوفر فرصاً جديدة لتلبية الأهداف القومية للتعليم.

x من الانتقادات الشديدة التي توجه للقطاع في هذا الصدد ما ورد في تقرير لجنة النمو، ونصه كما يلي: "استقر الباحثون في هذا الميدان على تمضية سنوات بالمدسة" باعتبارها مؤشراً ملائماً ومختصراً على التعليم. وهذا المعيار هو الذي يستندون إليه في غالباً في النقاش، والذي يحسدهم عليه كثيراً نظراً لهم في مجال السياسات الصحية الذين يفتقرون إلى مقياس منفرد "دارج" (حسب تعبيرهم) في مجالهم. ... لكن تمضية سنوات بالمدسة ليس إلا مدخلاً من مدخلات التعليم. أما المرود أو الناتج - وهو المعرفة، والقدرات الإدراكية، وربما أيضاً المهارات الاجتماعية وغيرها من المهارات غير الإدراكية - فيصعب غالباً الإمساك به. وعندما يتم قياسه، فكثيراً ما تكون النتائج مما يبعث على القلق. ... فنحن لم نزل في حاجة إلى أن نعرف الكثير جداً عن التعليم - كيف نحقق أقصى استفادة من ميزانية الحكومة، وكيف نستخلص أفضل ما لدى المدرسين وتلاميذهم. ونحن نوصي بأن يكون ذلك من بين أهم أولويات أبحاث السياسات. وإحدى النقاط التي يمكن أن نبدأ منها هي القياس. وقدرة الطلاب - على القراءة والكتابة والحساب - بحاجة إلى قياس أوسع في جميع أنحاء العالم." (اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، 2008، الصفحات من 38 إلى 40).

xi من الانتقادات الشديدة التي توجه للقطاع في هذا الصدد ما ورد في تقرير لجنة النمو، ونصه كما يلي: "استقر الباحثون في هذا الميدان على تمضية سنوات بالمدسة" باعتبارها مؤشراً ملائماً ومختصراً على التعليم. وهذا المعيار هو الذي يستندون إليه في غالباً في النقاش، والذي يحسدهم عليه كثيراً نظراً لهم في مجال السياسات الصحية الذين يفتقرون إلى مقياس منفرد "دارج" (حسب تعبيرهم) في مجالهم. ... لكن تمضية سنوات بالمدسة ليس إلا مدخلاً من مدخلات التعليم. أما المرود أو الناتج - وهو المعرفة، والقدرات الإدراكية، وربما أيضاً المهارات الاجتماعية وغيرها من المهارات غير الإدراكية - فيصعب غالباً الإمساك به. وعندما يتم قياسه، فكثيراً ما تكون النتائج مما يبعث على القلق. ... فنحن لم نزل في حاجة إلى أن نعرف الكثير جداً عن التعليم - كيف نحقق أقصى استفادة من ميزانية الحكومة، وكيف نستخلص أفضل ما لدى المدرسين وتلاميذهم. ونحن نوصي بأن يكون ذلك من بين أهم أولويات أبحاث السياسات. وإحدى النقاط التي يمكن أن نبدأ منها هي القياس. وقدرة الطلاب - على القراءة والكتابة والحساب - بحاجة إلى قياس أوسع في جميع أنحاء العالم." (اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، 2008، الصفحات من 38 إلى 40).